مع عرفات كان الدافع الذي قاد رابين الى صيغة الحل الوسط لكي يسحب البساط من تحت قدمي بيرس» (عكيفا الدار، «أزمة من اجل الكبح»، هآرتس، ٧/١/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، كتب الصحفي موشي زاك: «ان الانجاز الذي نجح شامير في تحقيقه، خلال ٤٨ ساعة من بداية الازمة، هو وقوف الحكومة، بأجمعها، ضد المفاوضات مع م.ت.ف. لكنه، خلال انتصاره، وقع في خطأين تكتيكيين: الاول، عدم تصرّفه بلطف تجاه المهزوم واستخدام تعبير ان وايزمان طرد من الطاقم الوزاري...؛ والثاني اعترافه بأنه اخذ في الاعتبار، خلال حل الازمة، احتمال تشكيل حكومة مقلّصة برئاسة المعراخ...

«على الرغم من هذا كله، فشامير لم يساوم على مبدأ عدم التباحث مع م.ت.ف. بل على العكس، لقد تعزّز هذا المبدأ بدعائم اتفاقية وايزمان» (معاريف، ٥/١/١٩٩٠).

آراء وتعليقات

تباينت الآراء والتعليقات حول اسباب، وابعاد، الأزمة التي اجتاحت حكومة الوحدة في اسرائيل. فالاستنتاجات والدلائل التي نتجت عنها كانت كثيرة، ومتنوّعة، على الصعد كافة، البرلمانية والحزبية والشعبية، وبشكل خاص في ما يتعلق بكشف النوايا الحقيقية للنخبة السياسية الحاكمة في اسرائيل ازاء المسيرة السياسية في الشرق الاوسط، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

لقد اعتبر البعض ان رئيس الحكومة الاسرائيلية أثار مشكلة اقالة وايزمان من منصبه، بهدف توصيل رسائل الى الاطراف كافة، المحلية والاقليمية والدولية، ذات العلاقة بالمسيرة السياسية، يؤكد فيها «الخطوط الحمر» التي لا يمكن ان يتجاوزها، وخصوصاً مسألة التفاوض مع م.ت.ف. والتخلّي عن الاراضي المحتلة. امّا البعض الآخر، فقد اعتبرها رفعاً لمستوى النقاش في اسرائيل ازاء الاتصالات واللقاءات مع م.ت.ف. من مستوى نقاش وسائط الاعلام ومستوى الكنيست الى مستوى النقاش داخل الحكومة.

فالاتصالات بـ م.ت.ف. من قبل بعض الشخصيات والتيارات السياسية الاسرائيلية لم تعد، منذ تعديل قانون الارهاب من قبل الكنيست الذي اعتبر الاتصال بأعضاء م.ت.ف. مخالفة يعاقب عليها القانون، تتمّ في الخفاء، من قبل الذين يؤمنون بضرورة اجراء تلك الاتصالات، من اجل مصلحة الشعبين، والتوصّل الى صيغة تفاهم لايجاد حل للقضية الفلسطينية. وقد تكثّفت هذه الاتصالات، وارتفع مستواها، على أرضية مبادرات السلام التي طرحت من جانب الطرفين. فالوزير وايزمان اعلن، مراراً، عن آراء وأفكار منفتحة تدعو الى ضرورة التفاوض مع م.ت.ف. كخطوة لا بدّ منها من اجل ايجاد حل لمشكلة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وبالتالي تحقيق السلام في المنطقة. اضافة الى ذلك، فقد أوضح وايزمان، بعد الأزمة، انه قام، في حينه، بتقديم تقارير الى «الشاباك» حول الاتصالات كافة التي اجراها د. احمد الطيبي في تونس مع م.ت.ف. وان معظم المعلومات السرية التي في حوزة شامير حول الاتصالات «مصدرها ما قدّمه وايزمان الى الشاباك؛ وان القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، كان على علم بالاتصالات التي اجراها وايزمان مع م.ت.ف.» (عل همشمار، ٢/١/١٩٩٠).

وكتبت صحيفة «دافار» الاسرائيلية (٢/١/١٩٩٠) ان وايزمان صرّح، قبل تسوية الازمة، بأن «الجميع يجرون اتصالات بـ م.ت.ف. [وكشف عن] انه حين كان يتكلم بالهاتف مع تونس كان على الطرف الثاني من الهاتف المفتوح شمعون بيرس نفسه». وهدّد وايزمان بنشر قائمة بأسماء القادة السياسيين في حزب العمل، وغيره، الذين اجروا اتصالات مع م.ت.ف.

وأضاف المصدر عينه، ان المعلومات السرية التي استخدمها رئيس الحكومة، شامير، لتفجير أزمة وايزمان كان حصل عليها منذ شهور عدة (في تموز - يوليو ١٩٨٩). وقد تضمّنت معلومات استخباراتية من «الموساد» وليس من «الشاباك» (المصدر نفسه، ٣/١/١٩٩٠). وقد قدّمت في تقرير مفصّل عن لقاء وايزمان بممثل م.ت.ف. في جنيف، نبيل الرملاوي، بتاريخ ٦/٦/١٩٨٩، والذي